

ويجوز ان يجمل فان الصدق في المفردات كما بمعنى الحمل
اي الاخبار فيقال مثلاً في ضرباً من ضربات من ضرباً
مفعول بدون تعيين بله او به الخ **قوله** جار حرف
او ظرف بدل من جار يدل بعض من كل فالمقيد بالجر
الجار المفعول به والمفعول فيه والمفعول له في
المقيد بالظرف والجار المفعول معه فمصدوق
الجار الحرفي او الظرف وهو خصوص مع في مع
فانها جارة للضمير بالاضافة ومصدوق
الجر الضمير العايد على ال قال ابن الصانع في
شرح الجمل وانما سمي المصدر مفعولاً مطلقاً
لان المفعول حقيقة واطلا فتم على المفعول بدانه
مفعول بغير تعيين عرف اصطلاحاً والاقرب
من ضروب زيد ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول
لك الضرب واما زيد في مفعول به الضرب لكن متى
اطلقوا مفعولاً علم انه مفعول به فاذا اردوا
المفعول حقيقة قيدوه بالاطلاق وباسم جنسه
وهو المصدر **قوله** وهو المصدر في اللفظ
العلم اصطلاحاً هو اللفظ الدال على الحدث الجاري
على فعله ولفظ هو نفس الحدث وهو المفعول للفاعل
حقيقة وتسمية اللفظ الدال عليه مفعولاً انما هو
بالنظر لدلالته عليه نظراً الى الغالب من ان الحكم
على اللفظ

على اللفظ حكم على ما هو مدلوله وفي كلام الجليل ان المفعول
المطلق اسم للاثر كما حصل بالمصدر لكن لما كانت المعنى
المصدرية واثره متقاربان لم يعزف بينهما اهل اللغاة
ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر ولا تحقيق
ما ذكره انتهى اي من انه العاقل بالمصدر لا بنفس
المصدر **قوله** المؤكداً له قال الرضي المراد بالتاكيد
المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه
من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المقيد
المضمون لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً فتعك
ضروب بمعنى الحوتت ضرباً فظهر انه تأكيد للمصدر
المضمون وخبره لا الاخبار والزمان الذين تضمنهما
الفعل انتهى **قوله** او المبين لوجه اي النوع ما اشتمل
عليه عامه من ذلك المصدر زيادة على التاكيد لاجل
قوله اولوعده اي المبين لعدد اي عدد اشتمل عليه
عامه من ذلك المصدر اي ليعيد مرارته زيادة على
التاكيد **قوله** فالمؤكد لعمامه اقسام وكذا المبين لنوعه
وعددته وسكونه عن هذه اللفظة فيما ياتي من
باب الخذف من المتأخر لدلالة المتقدم عليه **قوله**
اقسام اي ثلاثة باعتبار عامه واخر غير باطن بدل
اقسام لكان انسيب **قوله** نحو ضروب ضرباً اي
احد من ضرب **قوله** وصفا اي اسم فاعل كما مثل او
اسم مفعول نحو انت مضروب ضرباً وهذا النوع

